

صناعة التمويل الإسلامي و دورها في تعزيز الشمول المالي
- دراسة حالة الدول العربية -

The Role of Islamic Finance in Enhancing Financial Inclusion in Arab Countries

د . رقيقة بن عيشوية
جامعة خميس مليانة

تاريخ الارسال: 2018/05/12، تاريخ القبول: 2018/06/16، تاريخ النشر: 2018/06/30

ملخص :

وفقا لتقرير التنمية المالية العالمي لعام 2014، فإن نسبة السكان البالغين الذين يملكون حسابات مصرفية في 25 من أصل 48 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي (OIC) التي شملتها الدراسة تبلغ دون 20%. كما تشير البيانات أن جزء من السبب هو الإقصاء الطوعي للمسلمين للخدمات المالية القائمة على الفائدة، وبالتالي، فإن هذا الوضع يمثل تحديًا و فرصة لقطاعات التمويل الإسلامي لزيادة انتشارها من خلال تعزيز الشمول المالي في دول منظمة المؤتمر الإسلامي بصفة عامة و الدول العربية بصفة خاصة .
و في هذه المداخلة ، سنناقش كيف يمكن للتمويل الإسلامي أن تساهم في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية .

الكلمات المفتاحية : التمويل الإسلامي، الصيرفة الإسلامية، الشمول المالي، الدول العربية .

ABSTRACT :

According to Global Financial Development Report 2014, the proportion of adult population holding bank accounts in 25 out of 48 Organization of Islamic Cooperation (OIC) member countries surveyed stands below 20 %. Part of the reason is Muslims' voluntary exclusion of interest-based financial services .this presents a challenge as well as an opportunity for Islamic finance to increase their outreach toward fostering inclusive finance in the Arab World .

In this study, we discuss how Islamic finance can contribute in enhancing the coverage of inclusive finance in Arab countries.

Keywords: Islamic banking , Islamic finance, Financial inclusion , Arab countries.

Résumé :

Selon le rapport du Développement financier mondial 2014, la proportion de la population adulte détenant des comptes bancaires dans 25 des 48 pays membres de l'Organisation de la coopération islamique (OCI) interrogés est inférieure à 20%. Une partie de la raison est l'exclusion volontaire des musulmans des services financiers basés sur les intérêts. Cela représente un défi et une opportunité pour la finance islamique d'accroître sa portée vers la promotion de la finance inclusive dans le monde arabe.

Dans cette étude, nous discutons comment la finance islamique peut contribuer à améliorer la couverture de la finance inclusive dans les pays arabes

Mots-clés: banque islamique, finance islamique, inclusion financière, pays arabes.

مقدمة :

في أعقاب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ازداد الاهتمام الدولي في تحقيق الشمول المالي من خلال إيجاد التزام واسع لدى الجهات الرسمية (الحكومية) لتحقيق الشمول المالي وتنفيذ سياسات يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح بالإضافة إلى توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكاليف منخفضة من خلال مزودي هذه الخدمات.

و رغم جهود دول العالم فيما يخص زيادة الشمول المالي إلا أن الإحصاءات المتوفرة لسنة 2014 للبنك الدولي تشير ن أن هناك 2 مليار نسمة من سكان العالم البالغين لا يحصلون على الخدمات المالية، وأن نسبة 70 في المئة من هؤلاء السكان في الدول النامية، بالإضافة إلى أن هناك نسبة 82 في المئة من سكان الدول العربية البالغين لا يتوافر لديهم فرص الوصول للخدمات المالية والتمويلية الرسمية وبما يمثل 184 مليون مواطن عربي، أما بخصوص المنشآت فهناك حوالي ما يتراوح بين 16 إلى 17 مليوناً من الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في المنطقة العربية لا يتاح لها فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية الرسمية.

كما تشير بيانات البنك الدولي أن نحو 5 في المئة من سكان العالم لا يتعاملون مع المصارف لأسباب دينية و ثقافية، مع الإشارة أن 7 في المئة من مواطني الدول الإسلامية بما فيهم الدول العربية قد قاموا بإقصاء أنفسهم طوعاً من الخدمات المالية لأسباب دينية و ثقافية، ونتيجة لهذا الوضع وجدت قطاعات التمويل الإسلامي الفرصة من أجل زيادة انتشارها في العالم من خلال تعزيز الشمول المالي، و فعلاً و خلال السنوات الأخيرة، تطور نظام التمويل الإسلامي ليصبح نظاماً مالياً شاملاً انطلاقاً من الخدمات المصرفية وأسواق رأس المال بما في ذلك الصكوك الإسلامية إلى التأمين التكافلي، و في سنة 2016 قدر مجموع الأصول المالية العالمية في صناعة التمويل الإسلامي ما يقارب 2.2 تريليون دولار أمريكي على أن تتجاوز 3.7 تريليون دولار بحلول عام 2022.

ولكن على الرغم من هذه التطورات الهامة التي أحرزتها صناعة التمويل الإسلامي في العالم خاصة في مجالات التنافسية والربحية، إلا أن هناك بعض المخاوف من عدم قدرة الخدمات التي تقدمها قطاعات التمويل الإسلامي على احتواء وإدراج كل شرائح السكان الذين لم تشملهم الخدمات المالية التقليدية، خاصة الشرائح الفقيرة وغير القادرة على الوصول والاندراج في الخدمات المصرفية الأساسية.

و لذلك جاءت هذه الدراسة للبحث في واقع الشمول المالي و كذا واقع قطاعات التمويل الإسلامي و هذا على مستوى العالم و الوطن العربي ، مع بيان الدور الذي يمكن أن تؤديه قطاعات التمويل الإسلامي باعتبارها أحد أهم مصادر التمويل للشرائح المهمشة مالياً في الدول العربية .

و من أجل الإحاطة بكل جوانب الموضوع نتساءل: هل صناعة التمويل الإسلامي تمثل فرصة من أجل تعزيز الشمول المالي في الدول العربية ؟

و سنعالج الموضوع من خلال التطرق :

أولاً: الشمول المالي ، المفهوم و الأهمية ،

ثانياً : واقع التمويل الإسلامي عالمياً ، ومختلف قطاعاته،

ثالثاً : تعزيز الشمول المالي من خلال التمويل الإسلامي .

أولاً: الشمول المالي، المفهوم و الأهمية :

قد تطور مفهوم الشمول المالي إلى أربعة أبعاد، الأول هو سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات والثاني مؤسسات سليمة تقودها قواعد تنظيمية ورقابية واعية والثالث الاستدامة المالية والمؤسسية للمؤسسات المالية بالإضافة إلى تنافس مقدمي الخدمات نحو تقديم وإتاحة البدائل أمام العملاء.

1. تعريف الشمول المالي :

عرّفت مجموعة العشرين G20 ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي بأنه "تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة".

كما عرفت كل من منظمة (OECD) والشبكة الدولية للتقشف المالي (INFE) المنبثقة عنها الشمول المالي بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتقشف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي".

أما المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) فتعرف الشمول المالي بأنه: "وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال. ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيماً جيداً".¹ و بصفة عامة الشمول المالي هو وضع يسمح لكل الأفراد والمؤسسات بالتمتع بالخدمات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم: الادخار، طرق الدفع بما فيها تحويل الأموال، وكذا القروض والتأمين.

2. تطور مفهوم الشمول المالي :

ظهر مصطلح الشمول (عكس الإقصاء) المالي لأول مرة في العام 1993 في دراسة ليشون " Leyshon" وثرفت " Thrift" عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، وفي العام 1990 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة.

ومن الجدير ذكره أن من أوائل الدول التي قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم هي المملكة المتحدة وماليزيا في العام 2003، وتسعى حالياً العديد من دول العالم لتطوير استراتيجيات وطنية للشمول المالي، حيث برزت أهميتها بعد انتهاء الأزمة المالية العالمية عام 2008، ووفقاً لبيانات منظمة الـ (OECD) فإن هناك 23 دولة قامت بتطوير استراتيجيات وطنية أو قامت بتطبيق استراتيجيات وطنية، وهناك 24 دولة قامت في السنتين الأخيرتين بتطوير استراتيجيات وطنية وفقاً لمبادئ تحقيق الشمول المالي التسعة الصادرة عن مجموعة الـ G20.²

3. أهمية وضع إستراتيجية وطنية للشمول المالي:

إن أهمية تعزيز مستويات الشمول المالي والوصول للخدمات المالية سينعكس إيجابياً على البيئة الاقتصادية والسياسية على حد سواء، وسوف تساهم في تخفيف مستويات مخاطر

¹ : صندوق النقد العربي ، متطلبات تبني إستراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية ، ابوظبي ، 2015، ص 2
²: المرجع السابق ، ص 3

المؤسسات المالية والنظام المالي بشكل عام، يمكن تلخيص آثار زيادة مستويات الشمول المالي بالمحاور الرئيسية التالية:¹

- **تعزيز جهود التنمية الاقتصادية:** يوجد علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات، بالإضافة للأثر الإيجابي على أسواق العمل كما يسهم توسيع انتشار استخدام الخدمات المالية والوصول إليها في انتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع الغير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

- **تعزيز استقرار النظام المالي:** إن زيادة استخدام السكان للخدمات المالية سيسهم بالتأكيد في تعزيز استقرار النظام المالي، وللتوضيح فإن مزيداً من الاستخدام للنظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية مع تخفيف مستويات التركيز فيها وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات كما يعزز هذا التنوع من استقرار النظام الاقتصادي للدول، حيث أظهرت دراسة للبنك الدولي أن الدول ذات مستويات الشمول المالي الأكبر أقل عرضة لحدوث التقلبات السياسية.

- **تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم:** أظهرت الدراسات أن تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم، بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدم المرتبطة بالتغيرات المالية.

- **أتمتة النظام المالي (المكننة أو التشغيل الآلي) (بالإنجليزية: Automation):** يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من أتمتة هذه الخدمات وبما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والالكترونيات التي يشهدها العالم خلال القرن الواحد والعشرين، إن زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الإلكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات، بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر، وبتكلفة أقل، كما ستفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، كما أن أتمتة المدفوعات المختلفة ستخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي.

4. معوقات الشمول المالي:

يترتب على الاستبعاد المالي العديد من الآثار السلبية المتمثلة في مخاطر عدم الاستقرار المالي ومخاطر المعاملات النقدية وغسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى استمرار مُعضلة صعوبة حصول المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على التمويل وعدم اندماج القطاع غير الرسمي ضمن القطاع الرسمي، بالإضافة إلى صعوبة وصول البنوك لشرائح جديدة من العملاء واستهدافها، مما يلقي بظلاله على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية²، وقد تنتج حالة الاستبعاد المالي لوجود عدة عوامل تعيق عملية الشمول المالي والتي نذكر منها:

- عدم توافر البنية التحتية اللازمة للتوسع نحو الشمول المالي.

- عدم تهيئة البيئة التنظيمية والقانونية والرقابية المواتية.

¹: معهد الدراسات المصرفية ، الشمول المالي، إضاءات : نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية ، السلسلة الثامنة- العدد 7، الكويت ، فبراير 2016 ، ص 2.

²: احمد فؤاد خليل ، آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية، إتحاد المصارف العربية، العدد : 422، يناير 2016.

- هناك عوامل خاصة بالبنوك تتمثل في احتمالية اختلاف خصائص «العملاء المُستبعدين» من الخدمات المالية عن العملاء الحاليين، وكذلك إمكانية تخلي البعض منها عن بعض معايير منح الائتمان وما يترتب عليه من زيادة المخاطر الائتمانية.

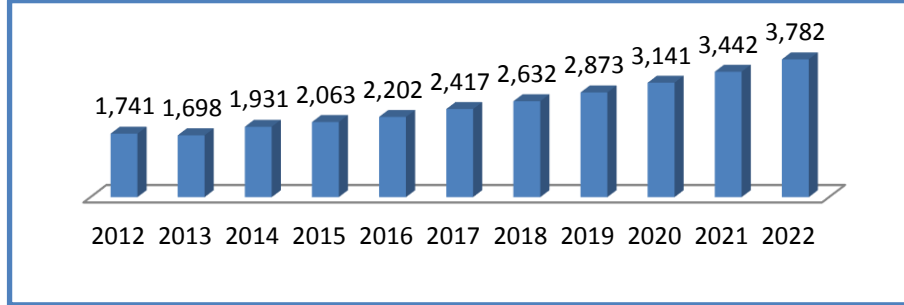
ثانياً : واقع التمويل الإسلامي عالمياً ، ومختلف قطاعاته:

يعرف التمويل المباح أو الإسلامي على أنه " تقديم ثروة، عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص أخر يديرها و يتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية"¹، وبذلك فالتمويل الإسلامي هو تقديم خدمات مالية وفقاً للمبادئ الأخلاقية والشريعة الإسلامية، وتقتضي الشريعة الإسلامية توجيه جميع المعاملات المالية نحو دعم الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية وأن يتقاسم مقدمو التمويل كلا من المخاطر والأرباح في الاستثمارات التي يمولونها.

والحجم الإجمالي للتمويل الإسلامي على النطاق العالمي زاد بصورة كبيرة على مدى الـ 15 سنة الماضية و ربما كانت في عام 2003 حازت على أقصى تقدير "200 مليار دولار أمريكي"²، ولكن إجمالي قيمتها الآن يقدر بـ 2.202 تريليون دولار، وقد زاد عدد المؤسسات المالية الإسلامية ليصل سنة 2016 إلى 1407 حول العالم³، مقابل 993 مؤسسة سنة 2013⁴، والشكل الموالي يبين التطور الكمي لحجم التمويل الإسلامي في الفترة ما بين 2012 و 2016 ، و كذا توقعات نموها إلى غاية 2022 .

الشكل رقم 1: تطور حجم التمويل الإسلامي في العالم

الوحدة : تريليون دولار أمريكي



Source : (ICD Thomson Reuters , 2017 ,p 11)

بلغ حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة حول العالم بنهاية العام 2012 حوالي 1741 مليار دولار و 1698 مليار دولار بنهاية العام 2013 (انخفاض بنسبة 2.47 %) و 1931 مليار دولار بنهاية العام 2014 (بزيادة 13.72 %) و 2063 مليار دولار بنهاية العام 2015 (بزيادة نسبتها 6.83 %) و 2202 مليار دولار في العام 2016 (بزيادة 6.74 %) ، وهذا ما يعني أن التمويل الإسلامي يشهد تباطؤ في النمو في السنتين الأخيرتين. و فيما يخص آفاق صناعة التمويل الإسلامي، يشير الشكل أعلاه أن هذه الصناعة سوف تنمو في المستقبل، وهذا رغم الظروف الحالية و التي اشرنا إليها سابقاً لتتجاوز 3.7 تريليون دولار بحلول عام 2022 .

¹: منذر قحف ، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي ، تحليل فقهي و اقتصادي ، البنك الإسلامي لتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب ، جدة ، 2004 ، ص12.

²: صندوق النقد الدولي : التمويل الإسلامي و دور صندوق النقد الدولي ، تاريخ الاطلاع : 28-02-2018 ، على الرابط <http://www.imf.org/external/arabic/themes/islamicfinance/index.htm> :

³: ICD Thomson Reuters, **Islamic Finance Development Report 2017**. Towards Sustainability. 2017, p 29.

⁴ : ICD Thomson Reuters, **Islamic Finance Development Report 2014**, HARMONY ON THE HORIZON .,2014 ,p34.

1. قطاعات التمويل الإسلامية:

تطور نظام التمويل الإسلامي خلال العقود الأربعة الماضية ليصبح نظاماً مالياً شاملاً انطلاقاً من الخدمات المصرفية وأسواق رأس المال بما في ذلك الصكوك الإسلامية، إلى قطاعات التكافل، و حالياً تنتزع حصص قطاعات التمويل الإسلامي وفقاً للجدول الموالي :

الجدول رقم 1: توزيع الأصول الإسلامية العالمية بحسب القطاعات لسنة 2016 .

النسبة (%)	القيمة (مليار دولار أمريكي)	القطاع
72.62	1598.881	الخدمات المصرفية الإسلامية
15.66	344.770	الصكوك
4.14	91.233	أصول الصناديق الإسلامية
1.93	42.536	مساهمات التكافل
5.65	124.414	المؤسسات الإسلامية الأخرى
100	2201.834	مجموع أصول التمويل الإسلامي

المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على: (ICD Thomson Reuters, 2017, p 29)

وفقاً للجدول أعلاه تنتزع أصول التمويل الإسلامي وفقاً لما يلي :

- **الخدمات المصرفية الإسلامية** : تمثل خدمات المصارف الإسلامية الجزء الأهم والأكبر من النظام المالي الإسلامي، وتحل أصول هذه المصارف حوالي 72.62% من إجمالي أصول التمويل الإسلامي و هذا لسنة 2016، و تشمل الخدمات المصرفية الإسلامية مجموعة الخدمات التي يقوم البنك بتقديمها لعملائه سواء كان هذا البنك إسلامياً أو تقليدياً شريطة أن تكون هذه الخدمة تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

- **الصكوك الإسلامية** : تمثل الصكوك الإسلامية ما نسبته 15.66% من إجمالي الأصول الإسلامية العالمية، و تعرف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصكوك الإسلامية والتي أطلقت عليها اسم (صكوك الاستثمار) تمييزاً لها عن الأسهم والسندات التقليدية، بأنها: " وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين، أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك و قفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله "1.

- **قطاعات التكافل**: يمثل قطاع التأمين الإسلامي أو التكافل ما نسبته 1.93% من الحجم الإجمالي لقطاع التمويل الإسلامي في العالم، ويتمثل التأمين الإسلامي في كونه " اتفاق أشخاص يتعرضون لأخطار معينة على تلافي الأضرار الناشئة عن هذه الأخطار، وذلك بدفع اشتراكات على أساس الالتزام بالتبرع ، ويتكون من ذلك صندوق تأمين له حكم الشخصية الاعتبارية، وله ذمة مالية مستقلة، (صندوق) يتم منه التعويض عن الأضرار التي الحق احد المشتركين من جراء وقوع الأخطار المؤمن منها، وذلك طبقاً للوائح و الوثائق ، و يتولى إدارة الصندوق هيئة مختارة من حملة الوثائق، أو تديره شركة مساهمة باجر تقوم بإدارة أعمال التأمين و استثمار موجودات الصندوق "2.

- **صناديق الاستثمار الإسلامية**: مثلت الصناديق الاستثمارية الإسلامية ما نسبته 4.14% سنة 2016، وهذه الصناديق هي أسلوب حديث نسبياً ظهر بعد نشأة المصارف الإسلامية ذاتها، وتعرف هذه الصناديق على أنها: "وعاء استثماري يقوم على تجميع أموال المستثمرين في صورة وحدات أو صكوك استثمارية، ويعهد بإدارتها إلى جهة من أهل

1: أسامة عبد الحليم الجورية، صكوك الاستثمار ودورها التنموي في الاقتصاد. رسالة ماجستير في الدراسات الإسلامية، معهد الدعوة الجامعي، الرياض 2009، ص 25

2: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية (1-48).، الطبعة الأولى، البحرين، 2014، ص 438

الخبرة والاختصاص، لتوظيفها وفقا لصيغ الاستثمار الإسلامية المناسبة، على أن يتم توزيع صافي العائد فيما بينهم حسب الإنفاق، ويحكم كافة معاملاتها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والقوانين السارية" ¹.

-المؤسسات الإسلامية الأخرى : تمثل المؤسسات الإسلامية بخلاف ما تم ذكره سابقا ما نسبته 5.65 % من إجمالي أصول التمويل الإسلامي في العالم ، وفي هذه الفئة، تشير "المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى" إلى المؤسسات المرخصة لتقديم الخدمات المالية غير الأنشطة المصرفية، وتعد مؤسسات المحاسبة الدولية روابط هامة ضمن النظام الإيكولوجي للتمويل الإسلامي. وتشمل هذه الفئة مؤسسات الاستثمار، والتأجير، وإدارة الأصول والشركات الاستشارية ومؤسسات التمويل الأخرى" ².

2. الانتشار الجغرافي للتمويل الإسلامي عالميا:

مع تنامي أهمية التمويل الإسلامي على مستوى العالم، ارتفع عدد المؤسسات المالية الإسلامية واتسع انتشارها الجغرافي بشكل ملحوظ تجاوز الأسواق التقليدية لهذه الصناعة، وحاليا تتوزع هذه الصناعة وفقا لما يلي :

الجدول رقم 2 : توزيع أصول التمويل الإسلامي بحسب الأقاليم 2016.

النسبة (%)	حجم الأصول (مليار دولار أمريكي)	المنطقة
44.8	986.431	مجلس التعاون الخليجي
26.98	594.1	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
22.06	485.652	جنوب شرق آسيا
3.01	66.237	أوروبا
2.67	58.850	جنوب آسيا
0.24	5.215	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
0.14	3.129	أمريكا الشمالية
0.1	2.220	دول آسيا الأخرى
100	2201.834	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثات اعتمادا على: (ICD Thomson Reuters, 2017, p 29)

تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي المحور الأساسي و الأبرز في صناعة التمويل الإسلامي. ففي هذه الأقطار سجل التمويل الإسلامي سنة 2016 النسبة الأكبر بـ 44.8 % من أصول المؤسسات الإسلامية حول العالم ، في حين أن باقي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تستحوذ على نسبة 26.98 % من الأصول المالية الإسلامية ، في المقابل تستحوذ دول جنوب شرق آسيا على 22.06 % من أصول المؤسسات المالية الإسلامية حول العالم ، وعلى غرار هذه الدول التي تعتبر أسواق تقليدية للتمويل الإسلامي يتواجد هذا النوع من التمويل في مناطق أخرى من العالم، فمنطقة أفريقيا وجنوب الصحراء مثلا بلغ فيها حجم التمويل الإسلامي 5.215 مليار دولار أمريكي أي ما نسبته 0.24 % من الأصول المالية الإسلامية حول العالم حيث قامت دول هذه المنطقة بزيادة حجم الصكوك التي أصدرتها سنة 2016 لتبلغ 1.9 مليار دولار أمريكي³ مقابل 0.1 مليار دولار أمريكي سنة 2012⁴، أي بنسبة نمو بلغت 180% ، بالإضافة إلى ذلك يتواجد التمويل الإسلامي في

¹: عمر مصطفى الشريف، الصناديق الاستثمارية الإسلامية في الأردن. التقنين والرقابة، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الأول للمالية والمصرفية الإسلامية، الجامعة الأردنية، 2014، ص 3

²: ICD Thomson Reuters, 2014, Op-Cit , p 52

³: Islamic Financial Services Board (IFSB) Islamic Financial Services Industry Stability Report 2017., 2017, p 7

⁴: Islamic Financial Services Board (IFSB) , Islamic Financial Services Industry Stability Report 2016. 2016, p 7

أوروبا إذ بلغت قيمة الأصول في هذه المنطقة 66.237 مليار دولار أي 3.01% من الأصول المصرفية الإسلامية العالمية.

وتجدر الإشارة أن صناعة التمويل الإسلامي تتواجد في 131 دولة¹، وهذا الانتشار يعود لتزايد الطلب العالمي على التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية، ويتركز التمويل الإسلامي العالمي بشكل كبير في عشر دول حيث تدير ما نسبته 94.65% من إجمالي أصول التمويل الإسلامي في العالم، وتتصدر إيران الترتيب العالمي بحجم أصولها الإسلامية التي بلغت 545.377 مليار دولار أمريكي سنة 2016 أي ما نسبته 24.76% من إجمالي أصول التمويل الإسلامي العالمي، وتليها السعودية في المرتبة الثانية عالمياً بـ 472.654 مليار دولار أمريكي، ثم ماليزيا بـ 405.985 مليار دولار أمريكي².

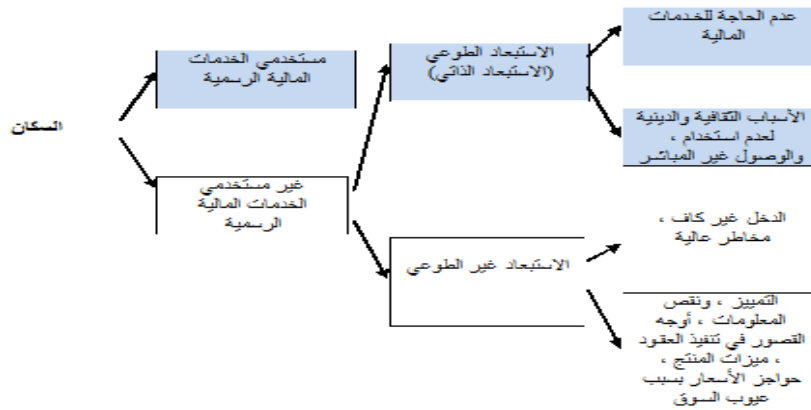
ثالثاً : تعزيز الشمول المالي من خلال التمويل الإسلامي :

من أجل دراسة دور التمويل الإسلامي في عملية الدمج أو الشمول المالي للأفراد، سوف نقوم أولاً بمعرفة أسباب الإقصاء أو الحرمان المالي في الدول الإسلامية بصفة عامة و الدول العربية بصفة خاصة ، و يجب الإشارة لكون مصطلحاً الإدراج أو الشمول المالي والحرمان المالي يستخدمان بالتبادل لتعريف مدى قدرة السكان على الوصول والتمتع بالخدمات المالية، فبينما يشير الحرمان المالي إلى العملية التي بموجبها يواجه أفراد المجتمع المصاعب والعوائق فيما يتعلق بالوصول إلى مصادر منتجات الخدمات المالية الأساسية والتمكن من استخدامها بصورة تلئم احتياجاتهم والتمكن - في ذات الوقت - من ممارسة حياة (اقتصادية واجتماعية) طبيعية في المجتمع الذي يعيشون فيه.

1. عوامل الإقصاء المالي في الدول الإسلامية :

الحرمان المالي أو الإقصاء المالي "financial exclusion" هو عملية ديناميكية ومعقدة، حيث إن بعض الناس يعانون من هذه الظاهرة لفترات محدودة خلال حياتهم، والبعض الآخر قد يعاني منه مدى الحياة، ومعظمهم قد يعانون منه بسبب التسعير أو السوق أو عدم مناسبة المنتج أو تعقيد إجراءات الحصول عليه. كما قد يتم الإقصاء بشكل طوعي لأسباب عدة كأن يتم ذلك لعدم الحاجة أصلاً لهذه الخدمات أو لأسباب ثقافية أو دينية ، و الشكل الموالي يشرح أسباب الإقصاء المالي للأشخاص.

الشكل رقم 2 : عوامل الإقصاء المالي



Source: (World Bank, 2014, p 16.)

¹ : ICD Thomson Reuters,2017, Op-Cit , p 4

² : ICD Thomson Reuters,2017, Op-Cit , p 2

و فيما يخص أسباب الإقصاء المالي في الدول الإسلامية فهي عديدة، و التي يمكننا معرفتها من خلال دراسة أسباب عدم تملك حساب في مؤسسة مالية رسمية، و هذا لكون أنه إذا ما توفرت إمكانية الحصول على حسابات الإيداع لدي أفراد المجتمع وتوفرت لهم إمكانية استخدام هذه الحسابات، فإن ذلك يعتبر بمثابة المدخل السليم للخروج من دائرة الحرمان المالي فالحصول على حساب الإيداع هو الشرط الضروري للحصول على سائر الخدمات والمنتجات المالية الأخرى. فإنني سوف أركز فيما يلي على أسباب الحرمان المالي (الإقصاء المالي) في الوطن العربي من خلال دراسة أسباب عدم تملك حساب في مؤسسة مالية رسمية.

الجدول رقم 3: أسباب الإقصاء المالي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

من غير الدول الأعضاء في المنظمة	البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	الجميع	نسب المستجوبين
57	25	50	لديك حساب في مؤسسة مالية رسمية
			سبب عدم وجود حساب
4	7	5	أسباب دينية
19	23	20	المسافة
23	29	25	التكلفة المرتفعة للحساب
16	22	18	نقص الوثائق
13	13	13	عدم الثقة
61	75	65	نقص المال
28	11	23	تملك فرد من العائلة لديه حساب

Source: (World Bank, 2014, p36)

وفقاً لدراسة التي قام بها البنك الدولي حول الشمول المالي في العالم و هذا سنة 2014 ، يوجد 25 % فقط من البالغين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لديهم حساب في المؤسسات المالية الرسمية ، وهو ما يقل عن المتوسط العالمي البالغ 50% تقريباً، حيث تبلغ نسبة البالغين غير المسلمين في العالم و الذين لديهم حسابات ادخار رسمية 18 %، في حين نسبة البالغين المسلمين و الذين لديهم هذا النوع من الحساب هي 9%¹. أما فيما يخص أسباب عدم وجود حساب، فنسبة المستجوبين من الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي و الذين ليس لديهم حساب رسمي لأسباب دينية بلغت 4 %، في المقابل بلغت نسبتها 7 % من المستجوبين المنتمين لدول منظمة التعاون الإسلامي و 12 % بالنسبة للمستجوبين من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

مع الإشارة أن نسب الأشخاص الذين لا يمتلكون حساب بنكي لأسباب دينية تختلف من دولة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة الأفغان المستجوبين و الذين يبررون عدم امتلاكهم لحساب بنكي بأسباب دينية 34 % ، في حين نسبتها 0.1 % فقط من الماليزيين، و هذا على الرغم من أن الدولتين لديهما مستويات عالية جداً في مؤشرات التدين (97 في المائة و 96 في المائة على التوالي) ، و يمكن تفسير هذا التباين في نتائج الاستبيان فيما يخص الدولتين لمدى تواجد المؤسسات المالية الإسلامية في الدولتين .

2. التدين في الوطن العربي و ضرورة الإدماج المالي من خلال صيغ التمويل الإسلامي : و بناءً على ما سبق تظهر أهمية قطاعات التمويل الإسلامي في توفيرها للخدمات المالية الإسلامية للشريحة التي قد تقصي نفسها عمداً من الاستفادة من الخدمات المالية التقليدية

¹ : World Bank, **Global Financial Development Report 2014: Financial Inclusion**, Washington, DC: World Bank, 2014, p36 .

لأسباب دينية، حيث يحقق التمويل الإسلامي قيمة مضافة إلى قضية الشمول المالي من عدة طرق، من أهمها :

- **الإدماج من خلال تقاسم المخاطر:** أن استخدام عقود مشاركة وتقاسم المخاطر يعد بديلا عمليا وذا فاعلية للتمويل القائم على الديون التقليدية، ويمكن لهذه الأدوات التمويلية التي يجري فيها مشاركة المخاطر أن تقدم التمويل الأصغر المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والتأمين الأصغر لتعزيز فرص الحصول على التمويل.

- **الإدماج من خلال أدوات إعادة التوزيع في الإسلام:** من خلال الأدوات التي تسهل إعادة توزيع الثروة. يحتوي النظام المالي الإسلامي على أدوات فريدة لإعادة توزيع الثروات مثل الزكاة والصدقة والوقف والقروض الحسن، ومن شأن هذه الأدوات أن تحدث تكاملا مع أدوات تقاسم المخاطر لاستهداف أصحاب الدخل المنخفض من المجتمع في سبيل تقديم نهج شامل للقضاء على الفقر ودعم نمو أكثر اعتدالا. وتتمتع الأدوات المالية الإسلامية وأدوات توزيع الثروات بكونها ذات جذور تاريخية قوية حيث طبقت على مر التاريخ في الكثير من المجتمعات الإسلامية المختلفة.

- **إدماج الشرائح المقصية لأسباب دينية أو ثقافية:** تقليديا، يتم قياس الاندماج المالي للاقتصاد من خلال نسبة السكان التي تغطيها فروع البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي، وأحجام الودائع والقروض التي تقدمها الأسر ذات الدخل المنخفض والشركات الصغيرة والمتوسطة. ومع ذلك، قد لا يتساوى توفر الخدمات المالية مع الشمول المالي، لأن الناس قد يستبعدون أنفسهم طواعية من الخدمات المالية لأسباب دينية أو ثقافية، على الرغم من توفر هذه الخدمات، كما لديهم الإمكانية لتحمل تكاليفها.

و هنا تظهر أهمية التمويل الإسلامي كبديل للأفراد الذين أحجموا عن استخدام الخدمات المالية التقليدية الرسمية لأسباب شرعية أو أخلاقية وحتى مالية.

وفيما يخص مستويات الشمول المالي في الدول العربية، فيشير الجدول رقم (4) إن نسب البالغين الذين يملكون حساب في الوطن العربي تبلغ في المتوسط حوالي 29%، حيث تزداد هذه النسبة في البلدان التي يزيد فيها عدد المؤسسات المالية الإسلامية، ويظهر الجدول أن نسب البالغين (+ 15 سنة) اللذين لا يتوفر لديهم حسابات في مؤسسات مالية و مصرفية لأسباب دينية تتفاوت بشكل كبير فيما بين الدول العربية وتحديدًا بين دول مجلس التعاون الخليجي - أكبر عدد من المؤسسات المالية الإسلامية - وبقية الدول العربية، حيث تتراوح نسبتها في كل من تونس و المغرب 26.8 % (الأعلى من بين الدول العربية)، أما الدولة التي حازت على ادنى نسبة فهي البحرين بـ 0.00 % ، ومن هذا الوضع تظهر أهمية التمويل الإسلامي في عملية الإدماج المالي بالنسبة للدول التي تتوافر على نسب عالية من المستبعدين اختياريًا لأسباب دينية .

كذلك تظهر البيانات أن هناك تفاوتًا في نسبة عدد البنوك التي تقدم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة لكل 10 ملايين من البالغين لدى الدول العربية، و إجمالًا هي منخفضة في الدول العربية ما عدا في عدد قليل من الدول مثل البحرين و الكويت و قطر ، كما أن مدى التغطية الجغرافية محدودة بالنسبة للبنوك التي تقدم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة (وفقًا لقياس عدد البنوك لكل 10.000 كيلومتر مربع) .

و بناء على هذا الوضع فإن الجهود الرامية إلى زيادة الشمول المالي في الدول العربية من خلال صيغ التمويل الإسلامي تتطلب وجود آليات مستدامة إضافية لكي تتمكن دول المنطقة من تقديم خدمات مالية متوافقة مع جميع المواطنين خاصة الطبقة الفقيرة .

الجدول رقم 4: معدلات انتشار الحسابات ، والمؤسسات المالية الإسلامية في الدول العربية لسنة 2011:

الدولة	التدين و الشمول المالي				المؤسسات المالية الإسلامية			
	تدين (%)	الحساب في مؤسسة مالية رسمية (٪ ، 15 سنة فما فوق)	البالغين بدون حساب لأسباب دينية (٪ ، 15 سنة فما فوق)	البالغين بدون حساب لأسباب دينية (بالآلاف ، 15 سنة فأكثر)	عدد مؤسسات التمويل الإسلامي	الأصول الإسلامية لكل بالغ (دولار)	عدد مؤسسات التمويل الإسلامية لكل 10 مليون بالغ	عدد مؤسسات التمويل الإسلامية لكل 10.000 كم 2
الجزائر	95	33.3	7.6	1.330	2	-	0.8	0.8
البحرين	94	64.5	0.0	0	32	29.194	301.6	421.05
جيبوتي	98	12.3	22.8	117	0	0	0.0	0.00
مصر	97	9.7	2.9	1.480	11	146	1.9	0.11
العراق	84	10.6	25.6	4.310	14	98	7.4	0.32
الأردن	-	25.5	11.3	329	6	1.583	15.4	0.68
الكويت	91	86.8	2.6	7	18	28.102	87.2	10.10
لبنان	87	37.0	7.6	155	4	-	12.4	3.91
موريتانيا	98	17.5	17.7	312	1	76	4.7	0.01
المغرب	97	39.1	26.8	3.810	0	0	0.0	0.00
عمان	-	73.6	14.2	78	3	-	14.4	0.10
قطر	95	65.9	11.6	64	14	13.851	86.5	12.08
السعودية	93	46.4	24.1	2.540	18	1.685	9.2	0.08
الصومال	-	31.0	8.9	325	0	0	0.0	0.00
السودان	93	6.9	4.5	871	29	103	14.0	0.12
سوريا	89	23.3	15.3	1.560	4	18	3.0	0.22
تونس	93	32.2	26.8	1.490	3	72	3.7	0.19
الإمارات	91	59.7	3.2	84	22	9.298	33.5	2.63
فلسطين	93	19.4	26.7	502	9	0	38.5	14.95
اليمن	99	3.7	8.9	1.190	8	179	5.8	0.15

Source: (World Bank, 2014, p p 174-175).

3. مؤشر الشمول المالي في الوطن العربي :

يقيس مؤشر الشمول المالي للبنك الدولي، كيفية وصول واستخدام البالغين للخدمات المالية ، ووفقا لدراسة قام بها كل من " Cyn-Young Park " و " Rogelio V. Mercado Jr " و هذا في سنة 2015 و الصادرة عن بنك التنمية الآسيوي التي طورت مؤشرا لقياس الشمول المالي على ترتيب دول العالم بواسطة حساب مؤشر جديد لدرجة الشمول المالي باستخدام 5 مؤشرات هي:¹

- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 بالغ،
- عدد فروع البنوك التجارية لكل 100.000 بالغ،
- عدد المقترضين من كل 1000 شخص بالغ ،
- عدد المودعين لدى البنوك من كل 1000 بالغ،
- نسبة الائتمان المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

مع الإشارة لكون المؤشرين الأولين يشيران لتوافر الخدمات المصرفية كأحد أبعاد الشمول المالي، بينما تشير المؤشرات الثلاثة الأخيرة إلى بُعد الاستخدام في الشمول المالي.

¹ : Cyn-Young Park and Rogelio V. Mercado, Jr, **Financial Inclusion, Poverty, and Income Inequality in Developing Asia**, ASIAN DEVELOPMENT BANK, No. 426, Metro Manila, Philippine, 2015, p 4

أما فيما يخص مستويات مؤشر الشمول المالي في الوطن العربي بناء على هذه الدراسة فكانت كمايلي:

الجدول رقم 5: مؤشر الشمول المالي في بعض البلدان العربية

الدولة	درجة مؤشر الشمول المالي (FII)	الرتبة العربية	الرتبة العالمية
الجزائر	9.62	13	141
مصر	18.77	11	122
الأردن	37.11	5	68
الكويت	42.01	3	55
لبنان	50.83	1	36
المغرب	30.86	7	82
عمان	46.42	2	42
قطر	40.60	4	57
السعودية	24.34	9	103
السودان	5.74	14	157
سوريا	11.08	12	138
تونس	29.29	8	88
الإمارات	32.6	6	77
فلسطين	19.50	10	121
اليمن	3.93	15	170

Source: (Cyn-Young Park and Rogelio V. Mercado, Jr ,2014, p p 6,7.)

يتضح من استعراض أوضاع الشمول المالي في الدول العربية، تدني مؤشرات الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية كمجموعة، مع الإشارة لكون هذا الوضع يشتمل معظم المؤشرات، سواء على صعيد انتشار المؤسسات المالية والمصرفية، أو على صعيد الوصول للخدمات المالية المختلفة، أو كذلك بالنسبة لتطور البنية التحتية وتغطية خدماتها وينطبق هذا الحال على الأفراد وأيضا على الشركات المتوسطة والصغيرة. كذلك تظهر البيانات أن هناك تفاوتاً بين الدول العربية حول مستوى مؤشرات الشمول المالي، وتبدو هذه المؤشرات أفضل نسبياً لدى دول مجلس التعاون الخليجي (عمان في المرتبة 42 ، والكويت في المرتبة 55 ، وقطر في المرتبة 57 و الإمارات في المرتبة 77) ولبنان (احتلت المرتبة 36) والمغرب (في المرتبة 88). ويرتبط هذا الأمر بمستوى العمق المالي وتطور القطاع المالي والمصرفي في هذه الدول. ومع ذلك، فإن هناك حاجة لتعزيز الشمول المالي وتحسين الوصول للخدمات المالية، لدى جميع الدول العربية دون استثناء. وتتعاظم هذه الحاجة لدى الدول الأقل دخلاً (اليمن المرتبة 170) ، والأكثر سكاناً (مصر في المرتبة 122) بالنظر بما يمكن أن يساهم به تحسين الشمول المالي، من نتائج إيجابية لديها على مستوى التنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر.

و على العموم هذه النتيجة تتوافق مع ما تم التطرق إليه في المداخلة و القاضي بكون تدني مؤشرات الشمول المالي هي انعكاس لتدني مستويات الوصول للتمويل الإسلامي لدى الدول العربية، حيث نجد أن دول مجلس التعاون الخليجي هي في مستويات جيدة من حيث مؤشر الشمول المالي و في نفس الوقت هي تحوز على النسبة الأكبر من أصول المؤسسات الإسلامية حول العالم بـ 44.8 % ، في المقابل تنخفض مستويات الشمول المالي لدى باقي الدول العربية و التي لا تتوافر فيها الأعداد الكافية من مؤسسات التمويل الإسلامي (كل دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ما عدا دول مجلس التعاون الخليجي تحوز على نسبة

26.98% من الأصول المالية الإسلامية)، وهذا ما يثبت أهمية قطاعات التمويل الإسلامي في عملية الدمج المالي للأفراد.

الخاتمة :

وفي الختام، تظهر الدراسة أن مستويات الشمول المالي تتفاوت بدرجة كبيرة فيما بين الدول العربية، فبعض هذه الدول في وضع أفضل نسبياً على صعيد مؤشرات الشمول المالي، إلا أن الحاجة تبرز لتحسين الوصول للخدمات المالية لدى جميع الدول العربية دون استثناء، ولا شك أن قطاعات التمويل الإسلامي كان لها دور كبير في تحسين مستويات الشمول المالي لدى الكثير من الدول العربية وعلى وجه الخصوص دول مجلس التعاون الخليجي، و من المرجح أن يكون للتمويل الإسلامي دور أكبر في هذا النطاق فيما يخص باقي الدول العربية خاصة وأن هناك شريحة كبيرة من مواطني هذه الدول لا يزالون يقصون أنفسهم عمداً من الاستفادة من الخدمات المالية المتوفرة لأسباب دينية . وبناء على ذلك نوصي المؤسسات المالية الإسلامية بالاستفادة من هذا الوضع و هذا من خلال الاعتماد على التكنولوجيا ، واستخدام وسائل التمويل القائمة على الأسهم ، وتركيز الاهتمام على التمويل الأصغر و هذا من أجل احتواء أكبر عدد من المستبعدين مالياً لأسباب طوعية و كذا قسرية .

المراجع :

أ. المراجع العربية :

1. الجورية، أسامة عبد الحليم. (2009). صكوك الاستثمار ودورها التنموي في الاقتصاد. رسالة ماجستير في الدراسات الإسلامية . معهد الدعوة الجامعي . الرياض .
2. خليل، احمد فؤاد. (2016) . آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية، إتحاد المصارف العربية، العدد : 422، يناير 2016.
3. الشريف، عمر مصطفى.(2014). الصناديق الاستثمارية الإسلامية في الأردن. التقنين والرقابة. عمان: ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الأول للمالية والمصرفية الإسلامية. الجامعة الأردنية.
4. صندوق النقد الدولي : التمويل الإسلامي و دور صندوق النقد الدولي ، تاريخ الاطلاع : 28-02-2018 ، (<http://www.imf.org/external/arabic/themes/islamicfinance/index.htm>)
5. صندوق النقد العربي. (2015) . متطلبات تبني إستراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية ، ابوظبي .
6. معهد الدراسات المصرفية . (2016) . الشمول المالي، إضاءات : نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، الكويت ، فبراير ، السلسلة الثامنة- العدد 7.
7. قحف، منذر. (2004) مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي ، تحليل فقهي و اقتصادي . جدة: البنك الإسلامي لتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب .
7. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2014). المعايير الشرعية (1-48) . البحرين: الطبعة الأولى.

ب. المراجع الانجليزية:

1. Cyn-Young Park and Rogelio V. Mercado, Jr. (January 2015). Financial Inclusion, Poverty, and Income Inequality in Developing Asia, ASIAN DEVELOPMENT BANK, No. 426, Metro Manila, Philippines..
2. ICD Thomson Reuters.(2017). Islamic Finance Development Report 2017. Towards Sustainability.
3. ICD Thomson Reuters .(2014). Islamic Finance Development Report 2014, HARMONY ON THE HORIZON .
4. Islamic Financial Services Board (IFSB) .(May 2017). Islamic Financial Services Industry Stability Report 2017.

5. Islamic Financial Services Board (IFSB) .(May 2016) .Islamic Financial Services Industry Stability Report 2016 .
6. World Bank : Global Financial Development Report 2014: Financial Inclusion, Washington, DC: World Bank, 2014.